الأمم المتحدة
A/RES/61/226

Distr.: General
14 March 2007

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون
البند ١٥٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/61/L.51* و *Add.1*)]

٦١/٢٢٦ – دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٩/٣٠ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٠/١٣٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٥١/٣١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/١٨ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ٥٣/٣١ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٣٦ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٤٣ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٩٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٦/٢٦٩ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، و ٥٨/١٣ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، و ٥٨/٢٨١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، و ٦٠/٢٥٣ المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦،

وإذ تضع في اعتبارها الصلات التي لا تنفصم بين المبادئ المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[(١)] والأسس التي يقوم عليها أي مجتمع ديمقراطي،

وإذ تعترف بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة فيما بينها ويعزز كل منها الآخر، ولها صلتها بصميم قيم ومبادئ الأمم المتحدة العالمية وغير القابلة للتجزؤ،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د – ٣).

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٢]، وبخاصة الفقرتان ٦ و ٢٤ منه، وإلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣]،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلانات وخطط العمل المعتمدة في المؤتمرات الدولية الخمسة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقودة في مانيلا في عام ١٩٨٨، وماناغوا في عام ١٩٩٤، وبوخارست في عام ١٩٩٧، وكوتونو في عام ٢٠٠٠، وأولانباتار في عام ٢٠٠٣، والدوحة في عام ٢٠٠٦،

وإذ تؤكد من جديد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه رغم وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وأن الديمقراطية لا تخص بلدا بعينه أو منطقة بعينها، وإذ تؤكد من جديد كذلك ضرورة إيلاء الاحترام الواجب للسيادة والحق في تقرير المصير والسلامة الإقليمية،

وإذ تؤكد أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا،

وإذ تسلم بأن عددا كبيرا من الدول تشارك الآن في المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتعمل مع جمع من البرلمانيين والمنظمات الدولية وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الديمقراطية من جميع أنحاء العالم،

وإذ تسلم أيضا بأن المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على مدى السنوات الثماني عشرة الماضية، منذ عام ١٩٨٨، قد رسخت التعاون الدولي فيما بين الديمقراطيات الجديدة والمستعادة بغية دعم التكامل بين الديمقراطية والسلام والتنمية،

وإذ تشدد على التزامها وإيمانها بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ودعمها لها، إذ هي أسس لا يمكن الاستغناء عنها لإقامة عالم ينعم بالمزيد من السلام والرفاهية والعدالة، وإذ تكرر الإعراب عن تصميمها على دعم الاحترام

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) انظر القرار ٦٠/١.

التام لها، وتثني في هذا الصدد على الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة لما يبذلانه من جهود متواصلة من أجل تعزيز الديمقراطية[٤]،

وإذ تضع في اعتبارها أن ما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة دعما لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها إنما تبذل وفقا للميثاق وبناء على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية فقط،

وإذ تعرب عن عميق تقديرها لحكومة قطر لنجاحها في تنظيم المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة،

وإذ تشير إلى أن المؤتمر الدولي السادس ركز على بناء القدرات والديمقراطية والتقدم الاجتماعي،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بمناقشات المؤتمر الدولي السادس التي أكدت الجهود الجديرة بالثناء المبذولة من جانب عدد كبير من المجتمعات التي اتخذت إجراءات ملموسة لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق التضامن وإرساء ممارسات الحكم الرشيد وإنجاز إصلاحات اقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة وسيادة القانون والعدالة والمساواة،

١ - **ترحب** بنتائج المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي استضافته قطر وعقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٤]؛

٢ - **ترحب أيضا** بالاهتمام الخاص الذي أولاه المؤتمر الدولي السادس للحاجة إلى التنفيذ المنهجي للتوصيات المنبثقة من المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتحث دولة قطر باعتبارها رئيسة المؤتمر الدولي السادس على المضي قدما في عملية التنفيذ ومواصلة إطلاع الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، على التقدم المحرز؛

٣ - **تسلم** بالتفاعل القائم بين الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني على جميع المستويات من أجل تعزيز الديمقراطية والحرية والإنصاف والمشاركة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛

---

(٤) انظر: إعلان الدوحة الذي اعتمده المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/61/581، المرفق).

٤ - **ترحب** بالطابع الثلاثي الشامل (الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني) للمؤتمر الدولي السادس، مما أتاح مزيدا من التفاعل والتعاون فيما يبذل من جهود مشتركة من أجل تعزيز الديمقراطية؛

٥ - **تحث** الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم المتسق والكافي لما تبذله من جهود من أجل بلوغ أهداف الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية، عن طريق جملة أمور من بينها الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام مواصلة الاضطلاع بدور نشط في تيسير التعاون الدولي في إطار متابعة المؤتمر الدولي السادس بدعم من الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة أو المشورة في مجال الديمقراطية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية؛

٧ - **تشجع** الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين في إطار البند المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة'' موجزا لنتائج المؤتمر الدولي السادس.

الجلسة العامة ٨٤
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦